

يناير/كانون الثاني 2017

# الإصلاح غير المكتمل في الأردن: الحلقة المفقودة

إبراهيم غرايبة

يبدو المشهد الأردني بالمنظور الإصلاحي محيراً؛ فالانتخابات النيابية والبلدية والنقابية تجري بانتظام وبلا توقف منذ تأسيس الدولة الحديثة في العشرينيات، والأحزاب السياسية والمؤسسات الإعلامية المستقلة تعمل بحرية. وعلى الرغم من ذلك فإن الانتخابات العامة والحريات والديمقراطية المتاحة لم تشكل حياة سياسية قائمة على تداول السلطة التنفيذية والتنافس عليها انتخابياً، ولم تتشكل بلديات ونقابات وجمعيات تعكس الحراك الاجتماعي المفترض تشكله حول المدن والأمكنة والأعمال والمصالح والأسواق. كما أن الأحزاب السياسية غير قادرة على اكتساب قواعد اجتماعية وانتخابية مؤثرة، ولم تحصل في الانتخابات النيابية المتكررة على حصة في المجلس تسمح لها بتشكيل حكومات حزبية مستندة إلى أغلبية برلمانية.

إلى جانب ذلك، تبدو المجتمعات في حالة ضعف وتهميش وغياب كبير، وهي التي يستدل عليها بالبلديات والمنظمات الاجتماعية والنقابات المهنية والعمالية. والتي من المفترض أن تكون الحاضنة الرئيسية للحياة السياسية والاجتماعية وحراك النخب والقيادات وتطوير الأعمال والمصالح والحياة السياسية والاقتصادية القائمة حولها، والشريك الأساسي والأكبر للحكومة والأحزاب والشركات في إدارة الحياة والموارد وتسييرهما والتنافس والحراك السياسي والاجتماعي والثقافي. وأما القطاع الخاص الذي بدأ يحتل مكانة مهمة وواسعة في إدارة الخدمات والسلع والاحتياجات الرئيسية للمواطنين والمجتمعات وتنظيمها وتوريدها، ويحصل على حصة كبيرة في قيادة العمل السياسي الرسمي والبيروقراطي؛ فإنه يبدو غير راغب أو غير محتاج للمشاركة السياسية. بالإضافة إلى أن الجامعات التي كانت تنشئ بيئة حاضنة للعمل السياسي والثقافي، وتسهم بتشكيل القيادات السياسية والعامة والاجتماعية الواعدة؛ لم تعد قادرة على إطلاق طاقات العمل التطوعي والقيادي والإبداعي والتفوق.

تحاول هذه الورقة تقصي الإجابات الممكنة للسؤال الناشئ عن حالة الإصلاح غير المكتمل في الأردن: لماذا لم تتشكل حياة سياسية واجتماعية ديمقراطية؟ ما الحلقة المفقودة في الإصلاح في الأردن؟

وتحاول أيضاً أن ترحح إجابة ممكنة، وفي سبيل ذلك تحاول أن تعرض المشهد السياسي والإصلاحي، وترصد الأداء السياسي العام على المستوى الرسمي والمجتمعي المستقل، ثم تقدّر النجاح والفشل والحلقات المفقودة في العمل الإصلاحي لدى مكونات الدولة والمجتمع، وتقدّم أخيراً اقتراحات وتوصيات يُتوقع أو يُؤمل أنها ستساعد في خروج الإصلاح من الحلقة المفرغة ولعنة عدم الاكتمال!

### الديمقراطية الأردنية: انتخابات منفصلة عن تحسين الحياة

تُظهر المطالعة الكمية للحياة السياسية والعامّة الأردنية مشهداً غنياً ومتراكماً من أحزاب سياسية ومجالس نيابية وبلدية ونقابية منتخبة وصحف ومنظمات اجتماعية مدنية، تعمل علناً وفي ظل قانون ينظّم وجودها وحرّياتها منذ تشكيل الدولة الأردنية الحديثة في أوائل العشرينيات.<sup>1</sup> إذ يعمل في الأردن أكثر من خمسين حزباً سياسياً مسجلاً، لكن عدد النواب في المجلس الثامن عشر الأخير من أعضاء الأحزاب السياسية يبلغ 22 نائباً من أصل 130 نائباً هم مجموع أعضاء المجلس. وثمة أيضاً أكثر من ألفي جمعية تطوعية ومئات الصحف والمجلات، وتُعقد سنوياً المئات من الندوات والمحاضرات والمؤتمرات والمسرحيات، وينتظم في النقابات المهنية (الأطباء والمحامون والمعلمون والمهندسون والصيدلة والصحفيون) أكثر من ربع مليون نقابي. كل هذا التحديث والحرّيات المتاحة لم تستطع خلق حياة سياسية تعكس ولاية المواطنين على السلطات، والحرّيات والتعددية وتداول السلطة.

وقد أظهرت أحداث ومناسبات كثيرة، وبخاصة فترة الربيع العربي (2011 – 2013) حراكاً سياسياً واجتماعياً يطالب بالإصلاح، ويُظهر أن الأردنيين لا يشعرون بالرضا عن حكوماتهم، ولا يثقون بالنواب الذين انتخبوهم، وينتقدون الأداء العام بقسوة ومرارة، ويعتقدون أن الخدمات الأساسية تتراجع. وتُظهر متابعة الصحافة والمنتديات واستطلاعات الرأي والمجالس العامة غير الرسمية وصفحات التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي والسياسي قدراً كبيراً من الشعور بالظلم ونقص الحرّيات والعدالة. لكن سؤالاً أساسياً يفرض نفسه؛ لماذا لا تؤدي الانتخابات النيابية والعامّة والحرّيات المتاحة إلى تحسين حياة الناس وشعورهم بالرضا؟

الحقيقة أن الأردنيين لا يملكون إجابة واضحة أو معروفة أو علنية تحظى بتأييد اجتماعي واسع. وفي محاولة الإجابة على السؤال تحاول الورقة أن تقدم فهماً للبيئة السياسية والاجتماعية في بعدها الأساسيين، وهما الدولة والمجتمع.

### الدولة الأردنية: تحديث وأوليغارشية<sup>2</sup>

يُعتبر "التحديث" رواية العقل السياسي للدولة الأردنية، وهو منظومة بقدر ما نجحت في العقود الماضية؛ فقد أنشأت حالات وأزمات متراكمة، جعلت الإصلاح والحراك السياسي القائمين اليوم يواجهان تحديات كبرى. أو لنقل إننا اليوم في مواجهة مرحلة وأزمات جديدة تحتاج إلى عقل سياسي جديد ومختلف.

أنشأت الدولة الحديثة طبقة جديدة ومختلفة من السياسيين والبيروقراطيين والاقتصاديين. وقد أنشأت هذه النخبة منظومة جديدة من العلاقات والقواعد لصالحها، جعلتها نخبة مغلقة، وتعمل بوعي على استبعاد فئات المجتمع وتهميشها، بل إنها تبدو وكأنها في حالة عداوة شبه معلنة مع المجتمع والأعمال والمشاريع والحركات الاجتماعية. وألحقت بها معظم مؤسسات المجتمع والمصالح الاقتصادية والاجتماعية، مثل النقابات والبلديات والإعلام. فضلاً عن فرص التوظيف والابتعاث. وتشكلت أجيال متعاقبة من النخب، وأجيال من المهمشين. وفق ذلك، فإن الإصلاح

<sup>1</sup> يُنظر: ملحق المؤشرات السياسية والإعلامية والاجتماعية والتعليمية في الأردن، في نهاية هذه الورقة.  
<sup>2</sup> حكم الأقلية.

ينبغي أن يكون مراجعة استراتيجية للتاريخ السياسي، وتغييراً لكثير من قواعد العمل والتفكير أكثر مما هو انتخابات ديمقراطية وأحزاب سياسية.

يفترض أن رواية التحديث تعني أيضاً "حكم الأكفأ"، وأن بقاء النخبة واستمرارها يعتمد على استمرار "الكفاءة". فالأردنيون قبلوا بالنخبة وأسلموا لها مقاليد المؤسسات، ومنحوها الامتيازات الواسعة لأجل كفاءتها المفترضة! ولكن هذه الرواية أصابها تحريف كبير، فالنخب التي تشكلت من امتدادات "العمالة الوافدة" وأبناء الرواد وأحفادهم؛ باتت تعتقد بحقها في وراثة الفرص والمواقع حتى لو لم تحقق شرط الكفاءة، وباتت تتصرف وفق ذلك. إنها تهيمن على القطاع العام والخاص من غير جدارة أو تنافس عادل، وبذلك تُفشل المؤسسات العامة التي يفترض أنها المدخل الأساسي للتحديث والتأهيل وتقديم أجيال متواصلة من القادة والمبدعين، كالمدراس والجامعات والمستشفيات والرعاية الصحية والاجتماعية.

إن الأزمة هي العمل ضد الذات بتسخير الموارد العامة المُحصَّلة من ضرائب المواطنين في غير ما يجب أن تُنفق لأجله، والإضرار بالعقد الاجتماعي المؤسس للدولة والمجتمعات والمدن والأعمال؛ وهو "حكم الأكفأ". وتتبع ذلك متواليّة من الفساد والفسل والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية؛ فحين يرى المواطنون هذا التحيز في توزيع الفرص والموارد تنهار الثقة وقيم الولاء والانتماء. ناهيك عن ضرورات إضافية لاستيعاب التحولات، تتمثل في مرحلة اقتصاد المعرفة، الذي نُستَمَدّ فيه الموارد والأعمال من المعرفة والإبداع، الأمر الذي يقتضي بالضرورة تعزيز بيئة التنافس وتقديم الموهوبين والمتفوقين.

المشكلة الأخرى في رواية "التحديث والكفاءة" أنها كانت على نحو ربما يكون متعمداً ومقصوداً؛ محمولة على تجاهل المجتمعات والمدن والأسواق المُتشكَّلة قبل قيام الدولة الحديثة وتهميشها، ورفضاً للهوية الوطنية الممكن تشكيلها حول هذه المجتمعات والمنظومة المفترض تشكيلها من قيادات اجتماعية وسياسية وحياء اقتصادية وثقافية. واليوم يبدو الربيع الأردني محاولة لاستعادة عقد اجتماعي للدولة والهوية والمواطنين على أساس المكان والمصالح والمجتمعات والأسواق والمعرفة والتاريخ الحقيقي الذي تشكّل منذ قيام الدولة الحديثة.

### متاهة المدن والمجتمعات والأسواق

أنتجت الدولة الأردنية الحديثة، أو أعادت إنتاج المدن والمجتمعات والأسواق وصياغتها. وهذا مختلف عن معظم الدول والمجتمعات في العالم، حيث كانت الدولة ومؤسساتها تعبيراً عن تفاعلات السوق والمجتمع وتطوراتها. ليس لأن المجتمعات والأسواق لم تكن قائمة في الأردن قبل قيام الدولة الحديثة؛ ولكن عمليات التحديث التي جرت كانت تقوم -وبوعي مسبق- بإنشاء نخب ومؤسسات وأسواق ومجتمعات جديدة مختلفة عن المجتمعات والأسواق التقليدية القائمة.

لماذا لم تطور الدولة المجتمعات والأسواق؟ لماذا لم تشركها في عملية التحديث؟ لماذا لجأت إلى تهميشها وتجاهلها؟ الكثير من عمليات التحديث كانت تجري بحسن نية بهدف التطوير والتحديث، كما أن بعض القوى الاجتماعية قاومت التحديث، ولكن الكثير من عمليات بناء الدولة رافقها إنشاء نخب جديدة مختلفة عن سياق المجتمع المحيط وتطوره!

أُنشئت العاصمة في عمان بعيداً عن المدن التقليدية القائمة (السلط، إربد، الكرك، مادبا...)، صحيح أنها مكان ملائم في وجوده على النهر وسكة الحديد، وهي المكان التاريخي لمركز الحكم والإدارة على مدى مئات السنين؛ لكنه كان

عشية قيام الدولة الحديثة مكاناً مهجوراً أو قرية صغيرة، ثم تحوّلت القرية فجأة إلى مدينة مركزية حديثة مختلفة، تشكلت من الوافدين إليها على عجل من النخب الجديدة من القادة السياسيين والبيروقراطيين الذين جاءت بهم قرارات إدارية. لم يكونوا بالضرورة من القيادات الاجتماعية التاريخية، ولا ظهوروا نتيجة تنافس عادل على الفرص. أما رجال الأعمال والتجار الجدد؛ فقد صنعتهم الدولة بقرار سياسي أو بيروقراطي، ولم يظهروا نتيجة عمليات السوق الطبيعية.

وسرعان ما احتكر القادة والأغنياء الجدد الدولة والسوق الناشئة (الكوتات التي وزعت للاستيراد والوكالات التجارية، والتخطيط الحضري الهادف إلى رفع أو تخفيض قيمة الأراضي، والعقود والعطاءات مع الدولة ومؤسساتها...)، واحتكروا التعليم أيضاً. وهكذا وُزعت الفرص بقدر كبير من القسوة والاستعلاء، وبناء على علاقات غير صحية بين النخب والدولة.

عندما كان التعليم فرصة للتقدم يعبر منها القادمون إلى القيادة؛ كان غير متاح إلا بقدر ضئيل. وعندما صار حاجة للنخب والقيادات الراسخة وأجيالها المتعاقبة؛ توسّعت الدولة في بناء المدارس، وأقبلت عليها المجتمعات المحرومة والمتلهفة على التعليم. ولكنها جاءت بعد أن أغلقت قواعد الهيمنة وأحكمت على المجتمعات والأسواق والفرص والعلاقات. جاءت عندما تشكلت حاجة إلى موظفين وعاملين متعلمين يلبيون حاجات جديدة للنخب والأسواق المتطورة، يزيدون مواردها وهيمنتها، ولم تستفد المجتمعات ولا الطبقات الاجتماعية والمهنية الجديدة في تطوير نفسها ولا في المشاركة في التأثير والنفوذ والتخطيط لنفسها ومواردها. وسرعان ما دُمجت في منظومة من المدن والأحياء والمرافق التي لم تشارك في تخطيطها ولا أعدت لأجلها.

الناس في عمان والمدن الجديدة، قسم من أقسامها، لا علاقة لهم بها، لا يشاركون بشيء في الولاية والتخطيط لاحتياجاتهم وخدماتهم. ينشئون حياتهم بلا انتماء تقليدي للمجتمع والمدينة والأعمال والمهن، ولا يملكون شيئاً مما تواضعت عليه المدن والمجتمعات حتى الفقيرة منها، مثل الخدمات الأساسية والرعاية والسلع والمدارس ودور العبادة والمكتبات والحدائق والأندية والساحات العامة والحارات والأرصعة. فالأحياء والبيوت والشوارع مخططة لتمتع ذلك، وعلى نحو استعدادي مع الناس، يجعلهم في غربة وخوف. والسوق هي التي تخطط للناس حياتهم، ولا مجال للتأثير أو الاختيار.

وفي ظل هيمنة السوق على الناس والنقابات أيضاً؛ لا يملك المواطنون سوى حرية تشكيل الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات النيابية. لكنها حرية ومشاركة مثل زينة غير ضارة! فالحياة الحقيقية باحتياجاتها وأولوياتها وفرص تحسينها ليست مرتبطة بالانتخابات ولا بالحريات الصحفية، ولذلك، فإن النظر إلى أصل الخلل هو في ملاحظة علاقات القوة والتأثير والتنافس في المدن والأسواق.

## الرواية المقترحة للإصلاح

يبدأ الإصلاح بمراجعة الرواية المنشئة للأزمة. وهي متصلة بالاعتساف والافتعال في تنظيم التأثير والموارد وإعادة توزيعها، وفي صياغة المجتمعات والمؤسسات الوطنية والمدن والأسواق على نحو يؤدي إلى الأزمة، وأخيراً بسبب الخلل الكبير في إدارة العبء الضريبي وتوزيعه، وقدرة المجتمعات والطبقات الوسطى على إسماع صوتها والمشاركة في التخطيط والقرار.

كيف تكون المجتمعات شريكاً في الموارد والتنمية والمسؤولية؟ كيف توضع السوق في مكانها الصحيح المنشئ للتقدم؟ كيف تتشكل القيادات الاجتماعية والاقتصادية على نحو تفاعلي وتنافسي طبيعي وعادل؟

لابد أن يكون الإصلاح بتحريك المجتمعات لأجل أن تكون مؤثرة وصوتها مسموعاً، وأن تغير من قواعد اللعبة السياسية بحيث تكون هي الشريك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، من خلال عمليات تمثيل جديدة مختلفة عما درجت عليه ديناميات تشكّل النخب والنقابات والبلديات والنواب والأعيان والوزراء والمدراء والسفراء، وإعادة توزيع الموارد العامة على نحو مختلف أيضاً، سواء في الإنفاق العام أو في إصلاح العقود والعطاءات مع الدولة وتعديلها، وإعادة النظر في عمليات الخصخصة ودور الشركات في السوق وفي السياسة.

ستكون النتيجة التلقائية لهذه المراجعة تمكين المجتمعات، وإعادة دورها وتأهيلها لتكون قادرة اقتصادياً وفنياً على امتلاك مجموعة من الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء وإدارتها وتنظيمها، وتنظيم المدن والأحياء، وإنتاج السلع الأساسية وتسويقها، والتعليم الأساسي، والثقافة والرياضة والفنون والدين والحداثة والمكتبات العامة، وإعادة توزيع العبء الضريبي وتوزيع الإنفاق وعدالة التوزيع، وأن لا تكون المجتمعات والطبقات الوسطى والفقيرة هي الحلقة الأضعف في تحمل العبء الضريبي، وفي حصتها من الإنفاق العام.

فالحكومة تجمع ضريبة المبيعات بكفاءة عالية وبنسبة عالية أيضاً على جميع السلع، وفي المحصلة فإن مصدر هذه الضرائب التي تشكل اليوم الجزء الرئيسي من الإيرادات الضريبية هو الطبقة الوسطى. ولكن الحكومة لا تواجه التهرب الضريبي بالكفاءة نفسها، وتمنح إعفاءات ضريبية واسعة تستفيد منها البنوك والشركات الكبرى، ويعمل التحصيل الضريبي بأداء ضعيف يتيح المجال للأغنياء والمتنفذين للتهرب الضريبي، ثم يُعاد توزيع الإنفاق العام في اتجاهات يذهب معظمها للأغنياء أيضاً، وهذا يجعل النضال الإصلاحي القائم عملية هامشية غير مؤثرة.

والجزء الأصعب من الإصلاح هو نشوء طبقة جديدة من القادة والنخب، مرتبطة بالإصلاح، أو هو طبقة تحل محل طبقة أخرى؛ إنه تبادل قاسٍ ومؤلم للتأثير والنفوذ. وتكون الانتخابات إصلاحية بقدر ما تنشئ سلطات سياسية تعكس ولاية الناس على مواردهم ومصائرهم، وتُعبّر عن المصالح والتشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة. إنها لا تهبط على الناس مُحَمَّلة بالوعود والأفكار، ولا تنشئ التنمية والأسواق والمجتمعات؛ وإنما هي تنظمها كما تريد أغلبية الناس.

تتشكل المدن في التاريخ والجغرافيا حول الأعمال والمصالح والموارد الطبيعية، وهذه تُشكّل بدورها المجتمعات والأسواق. وتتيح التقنيات الجديدة اليوم للمدن والمجتمعات أن تنشئ بنفسها وبكلفة معقولة مواردها وخدماتها الأساسية وخاصة الماء والطاقة. وبذلك فإن المجتمعات والبلدات تنشئ مقومات وجودها وحياتها، وتنظم بنفسها ولنفسها الصناعات والخدمات الأساسية والحرف والأعمال والمرافق. وحول هذه الموارد والأسواق، تنشأ بطبيعة الحال أعمال ووظائف وعلاقات اقتصادية واجتماعية وأسواق خدماتية، مثل النقل والصيانة والتدريب والتعليم والرعاية والمهن والحرف والإعلام والأندية والجمعيات والأحزاب...

استقلالية المجتمعات وتمكينها، يعنيان ببساطة موارد ووظائف خاصة بالمجتمعات. أي مشروعات اقتصادية تقوم حولها البلدات والمجتمعات. وبغير ذلك، فلا معنى للبلدة أو المجتمع، بل لا يمكن تسميته مجتمعاً إلا إذا كان قادراً بموارده الذاتية على إدارة الخدمات والثقافة والفنون وتنظيمها، وتخطيط المكان وحمايته. كل المدن في جميع أنحاء العالم تفعل ذلك!

إن الإصلاح لا يضمنه إلا مجتمع متماسك ومستقل ومدرك لمصالحه وأولوياته، ويعرف ماذا يريد من الحكومة وماذا يريد من نفسه، وتتحرك به ولأجله واقعيًا قواعد اجتماعية منبثقة عن المدن والبلدات وجماعات الأعمال والمصالح والمهن القائمة، ونخبة فكرية وسياسية قادرة على الإبداع والتضحية، وتملك قدرًا كبيراً من النزاهة والالتزام الجميل الخالص بالمثل والقيم والسياسات العامة الحاكمة لمسار الدولة والمجتمعات والأسواق. ولتحقيق ذلك ثمة حلقة مفقودة أو إحدى الحلقات الأساسية المفقودة في منظومة الإصلاح هي غياب المنظومة الاجتماعية الاقتصادية التي تجمع الناس والمصالح والجماعات والتيارات والأحزاب والبلديات والنقابات. وتنشئ منظومة فكرية وثقافية وفنية وتعليمية تحمي المجتمعات والموارد وتنظّمها. وتنشئ على الدوام موارد وأفكار وقيادات ونخب جديدة متجددة. فلا إصلاح من غير إصلاحيين، ولا إصلاحيين من غير مجتمع ومصالح وموارد وأسواق حقيقية وقائمة تنشئ القيادات والسياسات والأفكار والقيم الحاكمة لحياة الناس وأعمالهم وعلاقاتهم ووعيهم لذاتهم وما يحبون أن يكونوا عليه، وتحمي ذلك كله!

أما بالنسبة للسلطة السياسية وعلاقتها بالمجتمعات ودورها في تمكين المدن والمجتمعات؛ فإن الإصلاح يقتضي أن ترتقي بالخدمات الأساسية: التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، بحيث لا يتحمل المواطنون لأجل توفير هذه الخدمات بمستوى من الجودة يوافق تطلعاتهم عبئاً إضافياً غير الضرائب التي يدفعونها. وفي ذلك سوف يكون في مقدور الأفراد زيادة جهودهم وجزءاً من مواردهم في اتجاه مجتمعاتهم ومدنهم، مثل العمل التطوعي والنقابي، والمشاركة العامة السياسية والاجتماعية والثقافية، والأندية والجمعيات والمرافق الموجهة للمدن والأحياء والمجتمعات.

وتشارك البلديات والنقابات والمنظمات الاجتماعية مع الحكومات والشركات في إدارة الخدمات والاحتياجات والأولويات وتنظيمها لضمان جودتها وعدالة الأسعار وحماية المستهلك. ومن هذه القطاعات: التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والماء والطاقة والاتصالات والسلع الأساسية، وتخطيط المدن والطرق وأنظمة البناء والعمارة والأحياء، والنظافة والأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية ومؤسسات العبادة والفنون والحدائق. وبذلك تنشئ المدن والمجتمعات هويتها واتجاهاتها الواضحة المستدل عليها بالعمارة والفنون والموسيقى والشعر والطهو واللباس والرياضة.

تتمثل الإجابة التلقائية لأجل بناء الإصلاح بالوعي والثقافة المنشئة للعمل والتأثير في السياسات والتشريعات والاتجاهات السياسية والاجتماعية. لكن الوعي والثقافة ليسا بداية العمل؛ إنما محصلة لمنظومة اقتصادية سياسية اجتماعية. ولذلك فإن جزءاً كبيراً من تعثر الإصلاح وجهوده وعدم جدواه؛ مرده إلى عدم ترتيب الإنجازات وحلقات الازدهار ترتيباً صحيحاً. ففي التركيز على التوعية والمطالب تُهدّر الجهود وتُستنفد منظومات العمل من الأفراد والجمعيات بسبب ضعف الموارد والقواعد الاجتماعية، ثم تتحول إلى أعمال ومؤسسات معزولة تقدم فكراً جميلاً وتقدمياً لكنه غير مسموع، أو تمعن في التحالف مع الفساد والاحتكار وتشارك في تضليل المجتمعات وتزييف وعيها. ولذلك فإن ترتيب الإنجازات والخطوات يبدأ بالتأثير في إدارة الضرائب والموارد العامة وتنظيمها على نحو كفؤ وعادل، وتفويض إدارات المدن بخدماتها ومواردها الأساسية، على النحو المفضي إلى حصول الأفراد على وفرٍ يساعدهم في المشاركة العامة وأن لا يكونوا مشغولين أبداً في الأولويات والاحتياجات الأساسية طالما أنهم يدفعون الضرائب. وأن تتشكل المدن والأحياء ومرافقها الأساسية مثل المدارس والمراكز الصحية والاجتماعية حول الموارد والأعمال القائمة في المكان نفسه، ففي الإقامة قرب الأعمال تتشكل علاقات المصالح والقيادات الاجتماعية والنقابية، ثم تلحق الأسواق بالمجتمعات والمدن وليس العكس.

وعلى نحو توضيحي يمكن عرض المشهد كما يلي: أن يكون في مقدور الناس الإقامة قريباً من أعمالهم ومصالحهم بلا حاجة إلى استخدام مرهق للمواصلات العامة، وأن يكون في مقدور الأطفال الذهاب إلى المدارس والعودة إلى بيوتهم مشياً على الأقدام. ذلك يعني ببساطة تنظيماً للمدن والأحياء يجعلها آمنة وتصلح للحياة اليومية من غير تدخل لوجستي مكلف ومرهق. وسوف ينشئ الأطفال تلقائياً شبكة من العلاقات والأعمال الرياضية والفنية والمسرحية والعائلية، وسوف تكون المدرسة في قلب الحي في الصباح وفي المساء، وتشارك في ذلك الأسر والجمعيات والأندية، للعمل والنقاش والزمالة والترفيه والتضامن والتكافل الاجتماعي. وستتطور هذه العلاقات إلى جمعيات عامة وتعاونية وأسواق وأعمال تجارية وخدماتية، وتتشكل حول هذه الأعمال والأغراض قيادات اجتماعية تتقدم إلى الانتخابات البلدية والنقابية والنيابية. هكذا يشكل أهل الحي أنفسهم حول أولوياتهم وقضاياهم واحتياجاتهم. وتكون الانتخابات البلدية والنيابية والنقابية مستمدة من هذه التشكلات والأعمال والجدالات التي تدور.

وبطبيعة الحال، فإن الحكومة والشركات ستكون بذلك قادرة على إنشاء شراكة حقيقية ذات معنى وجدوى. وسيكون بمقدور أطراف الشراكة المتمثلين في المانحين والمستثمرين والمؤسسات الرسمية والمجتمعات والمنظمات التي تعبر عن مصالحها؛ بناء برامج وخطط واتفاقيات قائمة على إدراك حقيقي وواقعي للاحتياجات والمشكلات القائمة التي يعرفها أهل الحي.

ويمكن تخيل أفكار وسيناريوهات بلا حدود لما يمكن أن تفعله المجتمعات (أهل الحي أو البلدات والنقابات والروابط التجارية والثقافية والمهنية) أو الأهداف والسياسات والتشريعات التي تحاول التأثير في اتجاهها أو لأجل تحقيقها، ومنها على سبيل المثال: المشاركة مع إدارة المدن والمهندسين لأجل تخطيط الشوارع والأرصفة على نحو آمن وملائم، والتفكير في أنظمة النقل والمواصلات على هذا الأساس، وبناء ثقافة وأنماط من العلاقات والسلوك الاجتماعي والثقافي لحماية الأطفال وكبار السن والمرضى والمحتاجين في الحي، وتطوير مرافق المدرسة والنادي والمركز الصحي وتزويدها بالمختبرات والحواسيب والملاعب والساحات، ومواجهة التسلسل والتغول على حقوق الناس والحي واسترداد ما استولت عليه جهات وشخصيات من هذه الحقوق. هكذا تنشأ ثقافة عامة وسياسية وقواعد اجتماعية حقيقية للأحزاب والبرامج والتيارات الاقتصادية والاجتماعية.

## خلاصة وتوصيات

ركزت الورقة على أن الديمقراطية والحريات المتاحة في الأردن لم تعمل في اتجاه الأهداف المفترضة لها؛ إذ تحوّلت لصالح نخبة مغلقة ومهيمنة. وفي الوقت نفسه فإن الإصلاح لا يقوم فقط على جهود الحركات السياسية والاجتماعية الإصلاحية بدون قواعد اجتماعية واسعة ومؤثرة ودور فعلي وحقيقي للمجتمعات. ففي عجز المجتمعات عن تشكيلها حول مصالحها وأولوياتها، يزداد العمل الإصلاحي صعوبة، وتفقد الانتخابات النيابية والعامة جدواها ومعناها، وتتحول من تنافس بين الأفكار والاتجاهات لصالح المواطنين إلى صراع بين النخب والمجتمعات. كما تفقد المصالح معناها، وتتحول من تنافس بين الشركات لصالح المستهلك إلى صراع بين الموردين والمستهلكين.

ويزيد الإصلاح صعوبة أن المجتمعات والطبقات والفئات المستضعفة والمهمشة يغلب عليها عدم الإدراك لمصالحها وأولوياتها، وتعزف عن العمل لأجل تشكل الأفراد والمجتمعات والمصالح باتجاه التأثير على السياسات والتشريعات. ومن الملفت في هذا السياق أن الجماهير برغم أنها كثيراً ما تندفع بحماسة إلى المواجهة بلا خوف فإنها لا تتحمس للتجمع السلمي والعقلاني لأجل كرامتها وتحسين حياتها!

يبدأ الإصلاح في مجال الإدارة العامة للدولة على أساس فلسفة ورؤية للمؤسسات وتنظيمها وإدارتها متصلة بعلاقات المجتمع بالدولة، وتتشكل قيادات اجتماعية قادمة من العمل الرسمي يعرفها المواطنون، ويعرفون خياراتهم عند انتخابها في إصلاح الموارد العامة وإدارتها وتنظيمها. وفي ذلك تتشكل التيارات المؤمنة بالدور الاقتصادي والاجتماعي

للدولة، من المحافظين والوطنيين واليساريين، والتي تعكس ثقافة المؤسسات العامة وإدارتها وتأثيرها. ويُستدل على نجاح هذه الإستراتيجية بقدرة المواطنين على بناء خيارات عملية ومعرفية يرححون بها بين القيادات الاجتماعية القادمة من القطاع العام إلى الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية، من الوزراء والمدراء والموظفين، وأن يملك هؤلاء فرصة للنجاح الانتخابي بناء على رؤيتهم وتجربتهم في العمل العام.

ويفترض أن تقدم الأسواق والمصالح والأعمال التجارية والمهن، تيارات وقيادات اجتماعية وسياسية، تنشئ حول الازدهار برامج وأفكاراً قائمة على الإيمان بالإبداع والحريات والفردية والقوة اللامحدودة للتعليم والمهارات والأخلاق العقلانية لتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفقر والبؤس الاقتصادي. وبذلك، تتشكل التيارات الليبرالية واليسارية أيضاً، مستمدة وجودها وتأثيرها من الجماعات الاقتصادية والنقابات والمغامرين والمبشرين والمتمردين على الأوضاع القائمة والمتطوعين إلى حياة أفضل.

وتتشكل في المجتمعات والمدن قيادات اجتماعية من العاملين والناشطين في البلديات وحماية المستهلك والثقافة والفنون والرياضة وجماعات التأثير على السياسات والتشريعات والمؤسسات والخدمات والأعمال التطوعية والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتطوير مؤسسات ومرافق المجتمع ومواجهة الاحتكار، تنتمي كلها إلى التيارات والأفكار نفسها التي تتنافس وتتشكل في المصالح والأسواق والمؤسسات العامة.

وبطبيعة الحال فإن التوصيات التي اقترحتها الورقة مستمدة من التصور الذي قدمته للأزمة والإصلاح، وهو بناء منظومة من الحريات والعدالة والعقلانية الاجتماعية والأخلاقية، وتعتبر عنها أحزاب سياسية مستمدة من تشكيلات ومصالح اجتماعية حقيقية تعكس الإيمان بأن المواطنين بقدر ما هم أحرار متساوون وأصحاب الولاية؛ هم قادرون بالضرورة على تحديد قواعد إدارة الموارد العامة واتجاهاتها (جمعها وإنفاقها) والعلاقة بين السلطة والمجتمعات والأفراد والأسواق. وتدير السلطة التنفيذية عملها وتبرر شرعيتها على أساس العدالة والكفاءة الضريبية بحيث يوزع العبء الضريبي بعدالة ويجمع بكفاءة عالية، ثم يُعاد إنفاقه في اتجاه الأهداف الأساسية للرفاه وهي التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وعلى نحو شامل وعادل. كما يجب تمكين المجتمعات بتفويض المدن بتنظيم نفسها ومواردها الخاصة لتنشئ مؤسساتها وأنظمتها الاجتماعية ومرافقها المستمدة من احتياجات الناس ووعيهم لذاتهم ومشاركتهم الفعلية، وأخيراً بناء منظومة من الثقافة والفنون المستمدة من وعي الناس وعلى النحو الذي يحسن حياتهم بالفعل ويزيد الموارد ويجدد لها ويحافظ عليها.

## ملحق

### المؤشرات السياسية والإعلامية والاجتماعية والتعليمية في الأردن لعام 2015 مستمدة من تقرير دائرة الإحصاءات العامة

- عدد السكان: 10 ملايين، من بينهم 3 ملايين مقيم ولاجئ.	- المجلات والصحف المتخصصة: 877.
- الأحزاب السياسية: 52 حزباً، النواب الحزبيون: 22 نائباً من بين 130 نائباً هم مجموع أعضاء مجلس النواب.	- الجمعيات التعاونية: 1620.
- الصحف السياسية اليومية: 10.	- الجمعيات التطوعية: 2928.
	- المطابع: 402.
	- دور النشر: 360.
	- مكاتب بيع الكتب: 211.

### الأداء الثقافي لعام 2015:

- المسرحيات: 247.	- الأفلام: 355.
- المعارض الفنية: 322.	- المهرجانات: 112.
- الحفلات الموسيقية: 259.	- معارض الكتب: 122.
- الأمسيات الشعرية: 255.	- المؤتمرات: 85.
- الندوات: 319.	

### التعليم:

- طلاب المدارس: 1.876.816.
- المدارس: 6.802.
- المعلمون: 116.742.
- الجامعات: 32.
- طلاب الجامعات (بكالوريوس) 267.849.
- الدبلوم (سنتان بعد الثانوية) 34.204.
- طلاب الماجستير: 14.316.
- طلاب الدكتوراة: 3.563.
- أساتذة الجامعات 16.900.

## عن الكاتب

إبراهيم غرايبة باحث في مركز الدراسات الإستراتيجية، وكاتب صحفي في صحيفة الغد الأردنية، ويكتب بانتظام في صحيفة الحياة وموقع "مؤمنون بلا حدود".

## بيان المهمة

"مبادرة الإصلاح العربي" مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها مبادئ الحرية والتعددية والعدالة الإجتماعية. وهي تقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقديم منبراً للأصوات المتميزة.

- ننتج بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، وننتشارك مع مؤسسات عربية ودولية لنشرها.
- نشجع الأفراد والمؤسسات على القيام بتطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية.
- نعبئ الأطراف المعنية لبناء تحالفات من أجل إنجاز التغيير.

هدفنا أن تشهد المنطقة العربية صعود وتنمية مجتمعات ديمقراطية عصرية.

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 ويشرف على عملها مجلس الأعضاء وهيئة تنفيذية.



مبادرة الإصلاح العربي، يناير/كانون الثاني 2017

[www.arab-reform.net](http://www.arab-reform.net)

© 2017 مبادرة الإصلاح العربي تحت رخصة المشاع الإبداعي، [اضغط هنا لقراءة الرخصة](#)

[contact@arab-reform.net](mailto:contact@arab-reform.net)